



بلاغ حول الفيضانات التي شهدتها مناطق واسعة من المغرب

تتابع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بقلق إنساني وحقوقى بالغين الظروف المناخية القاسية التي تشهدها عدة أقاليم شمال المغرب خاصة مدينة القصر الكبير، وما ترتب عنها من فيضانات غير مسبوقة أدت إلى أوضاع إنسانية جد صعبة، من حيث حجم الأضرار المادية التي تسببت فيها، وما ترتب عنها من إخلاء لعشرات الآلاف من المواطنين والمواطنات من مدينتهم إلى مناطق أكثر أمناً.

ومن خلال متابعة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لمجمل عمليات الإنقاذ التي تمت على مستوى التدخلات التي باشرتها السلطات المحلية والقوات المسلحة الملكية وفرق الوقاية المدنية، والدرك الملكي والأمن الوطني، بما في ذلك عمليات الإنقاذ الجوية والبرية ونقل السكان إلى مراكز الإيواء المؤقتة، في ظل ظروف مناخية معقدة حفاظاً على الحق في الحياة.

وانطلاقاً من التزامها بالدفاع عن الحقوق الإنسانية، خاصة على مستوى إعطاء الأولوية لحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية، و باقي الحقوق الأساسية الأخرى، فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تعلن ما يلي:

1. ثمن التدخل الاستباقي للسلطات العمومية الذي جنب المناطق المعنية بالفيضانات سقوط أرواح في صفوف الساكنة، و تشيد بالكيفية السلسة و المهنية التي تم بها إخلاء الساكنة من المناطق المعنية بالفيضانات، و تؤكد بهذه المناسبة على ضرورة التقيد بتعليمات السلطات و لجان اليقظة.
2. تعبر عن تضامنها الكامل مع جميع الأسر التي فقدت منازلها أو اضطرت إلى مغادرتها تحت ضغط الظروف المناخية الخطيرة، ومع كل المتضررين/ات من هذه الفاجعة الطبيعية.
3. تدعو الحكومة إلى إعلان المناطق الأكثر تضرراً "مناطق منكوبة" لفتح المجال أمام آليات التعويض والدعم المادي العاجل، لضمان تمكين ساكنة هذه المناطق من اللجوء إلى الخدمات الأساسية في ظروف تحترم كرامتهم الإنسانية.
4. تدعو الحكومة إلى تفعيل آليات التعليم عن بعد، كذا الحضور في مراكز الإيواء، وفي مختلف المناطق المعنية بالتوقف الدراسي والجامعي حفاظاً على الحق في التعليم.
5. تدعو السلطات الحكومية إلى ضمان توفير المساعدات العاجلة للمتضررين داخل مراكز الإيواء، بما في ذلك الغذاء، الرعاية الصحية، الدعم النفسي، وحماية الفئات الهشة كالأطفال، النساء مع مراعاة احتياجاتهن الخاصة، والأشخاص ذوي الإعاقة حفاظاً على كرامتهم الإنسانية، وكذا للمناطق الفلاحية التي تضرر محصولها بشكل بالغ.
6. تدعو مختلف وسائل الإعلام الرقمية ومستعملي وسائل التواصل الاجتماعي إلى توخي الحيلة والحذر والتدقيق في الأخبار التي يتم نشرها تفادياً لنشر الأخبار الزائفة لما تشكله من تهديد للأمن النفسي العام على عموم المواطنين والمواطنات خاصة ضحايا الفيضانات.
7. تدعو الجهات المختصة إلى الإعلان عن فتح اكتتاب وطني للمساهمات المالية أمام المواطنين/ات، القطاع الخاص والعام والشخصيات لدعم كل المجهودات الإنسانية التي تتم لفائدة ضحايا الفيضانات.
8. تطالب الحكومة بوضع خطة وطنية شاملة لإدارة المخاطر المناخية تشمل تقييم البنية التحتية المائية، وتعزيز آليات الرصد والإنذار المبكر، وتحسين قدرات التدخل السريع، بما ينسجم مع التحولات المناخية التي يشهدها العالم بشكل عام والمغرب بشكل خاص.

ختاماً

تؤكد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على متابعتها اليومية من خلال مكاتب الفروع ونقط الارتكاز الخاصة بها لتداعيات هذه الفيضانات ولتدبيرها، وتشير بوضوح إلى أن حماية الحق في الحياة والكرامة الإنسانية تبقى أولوية الأوليات في ظل هذه الظروف المناخية الصعبة.

المكتب التنفيذي

حرر في الرباط ٢٠٢٦/٠١/٠٧